



جامعة الزاوية
إدارة الدراسات العليا والتدريب
كلية الاقتصاد
قسم الاقتصاد

دور الإيرادات النفطية في تحقيق التنمية المستدامة في ليبيا

إعداد الطالب: أحمد الهادي أحمد القديري

إشراف الدكتور: لطفي الهادي أبوزيد

الدرجة العلمية: أستاذ مساعد

(2020/2019م)

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الإجازة العالية الماجستير بتاريخ 2020/07/28م

الموافق 07/ ذوالحجة/1441هـ قسم الاقتصاد كلية الاقتصاد جامعة الزاوية

الإطار العام للدراسة

مقدمة

أولاً: مشكلة الدراسة

ثانياً: تساؤلات الدراسة

ثالثاً: أهمية الدراسة

رابعاً: أهداف الدراسة

خامساً: فرضيات الدراسة

سادساً: المنهج والأدوات المستخدمة في الدراسة

سابعاً: حدود الدراسة

ثامناً: تقسيمات الدراسة

_ المقدمة

بدأ استخدام مفهوم التنمية المستدامة في الأدب التنموي المعاصر، وقد أصبحت الاستدامة مدرسة فكرية عالمية تنتشر في أغلب الدول الصناعية، والنامية، ونادى بها العديد من الاقتصاديين، إذ إن التنمية المستدامة نمط تنموي، يتعامل مع الأنشطة الاقتصادية الرامية لتحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي من جهة، والمحافظة على البيئة، والموارد الطبيعية من جهة أخرى، حيث إنها عمليات مكملة لبعضها، وليس متناقضة، وينظر لها على أنها السبيل الوحيد لضمان تحقيق حياة كريمة للسكان في الحاضر، والأجيال القادمة.

وتعد ليبيا من الدول النامية، التي تبنت العديد من الخطط لتحقيق التنمية المستدامة، ومن أهم أهداف هذه الخطط تنوع مصادر الدخل، مع التركيز على تنمية القطاع الزراعي، والصناعي، وتحقيق التنمية البشرية، والمكانية، إلا أنه ظهرت العديد من التحديات حالت دون تنفيذها بسبب ندرة الموارد وزيادة نسبة التصحر والهجرة من الريف إلى المدينة، حيث إن الدولة الليبية تبنت سياسة النظام الاشتراكي في إدارة جميع القطاعات الاقتصادية، ولم يكن هناك أي دور للقطاع الخاص.

ومن المعلوم إن ليبيا تمتلك ثروات طبيعية هائلة، متمثلة في النفط، والغاز، حيث تأتي ليبيا في المركز الأول في أفريقيا بإجمالي احتياطي النفط المكتشفة فعلياً (46.4) مليار برميل، كما تأتي في المركز الرابع في أفريقيا أيضاً من حيث احتياطي الغاز الطبيعي الذي يبلغ (54.7) تريليون قدم مكعب إلا أنه مورد ناضب، ولا يمكن الاعتماد عليه دائماً وأبداً، لذا يمكن استغلال الإيرادات النفطية في تمويل القطاعات الاقتصادية والخدمية، بما يحقق التنمية المستدامة وسبل حياة أفضل للجيل الحالي، والأجيال القادمة (الصادق، 2003، ص 45).

أولاً: مشكلة الدراسة

إن واقع الاقتصاد في ليبيا مازال على ما هو عليه من حيث استمرار سيطرة قطاع النفط على الحياة الاقتصادية، وهو ما يعكس عدم حدوث تنمية حديثة في القطاعات الغير نفطية، وبالرغم من اهتمام ليبيا كغيرها من الدول النامية بالتنمية المستدامة كأساس لتحقيق العدالة في توزيع الثروات بين الأجيال والمحافظة على البيئة، إلا أن ليبيا مازال اهتمامها بالتنمية المستدامة دون المستوى المطلوب.

ثانياً: سؤال الدراسة

مما سبق يمكن طرح مشكلة الدراسة في السؤال التالي:

"ما دور الإيرادات النفطية في تحقيق التنمية المستدامة في ليبيا ؟

ومن خلال السؤال السابق يمكن اشتقاق السؤال الفرعي التالي:

_ إلى أي مدى يمكن أن تساهم الإيرادات النفطية في تحقيق التنمية المستدامة في ليبيا ؟

ثالثاً: أهمية الدراسة

نظراً لأهمية الإيرادات النفطية، والدور الذي يمكن أن تلعبه في تحقيق التنمية المستدامة، وكذلك أحداث موارد جديدة للدخل وتنشيط القطاعات الأخرى، وتحسين المستوى المعيشي لمختلف فئات المجتمع، وإن أهمية الدراسة تتبع من اهتمامها بالعنصر البشري الذي هو أساس التنمية بل هو العنصر الذي به ومن أجله تقام عملية التنمية.

رابعاً: أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1_ معرفة إلى أي مدى يمكن أن تساهم الإيرادات النفطية في تحقيق التنمية المستدامة في ليبيا.

2_ دراسة العلاقة وإيضاح الدور الذي يمكن أن تلعبه الإيرادات النفطية في تحقيق التنمية المستدامة.

خامساً: فرضيات الدراسة

لغرض الإجابة على السؤال السابق، والمطروحة في مشكلة الدراسة نفترض ما يلي:

_ إن الإيرادات النفطية كان لها دوراً في تحقيق التنمية المستدامة في ليبيا.

الفرضية الصفرية: الإيرادات النفطية ليس لها أي دور في تحقيق التنمية المستدامة".

الفرضية البديلة: الإيرادات النفطية كان لها دور في تحقيق التنمية المستدامة.

سادساً: المنهج والأدوات المستخدمة في الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة، وفي ضوء طبيعتها، وأهميتها، ومفاهيمها، وفروضها، وحدودها، وحتى

يمكن الإجابة عن سؤال الدراسة والإلمام بكل جوانبها، واختبار صحة الفرضيات المذكورة سابقاً في

ضوء ما يتوفر من بيانات، تم التركيز في هذه الدراسة علي:

_ المنهج الاستقرائي عن طريق استقراء الدراسات، والأبحاث، والكتب، والدوريات العربية، والتقارير

السنية لمنظمة الأوبك ومصرف ليبيا المركزي، والنشرات الاقتصادية.

_ الاعتماد على المنهج التحليلي الكمي، وذلك بهدف تحليل البيانات التي توفرت عن مشكلة الدراسة،

باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، للحصول على نتائج ملائمة ودقيقة.

سابعاً: حدود الدراسة

_ الحدود الزمانية: فترة الدراسة (2000م - 2015م).

_ الحدود المكانية: الاقتصاد الليبي.

ثامناً: تقسيمات الدراسة

فُصّمت هذه الدراسة إلى إطار نظري وأربع فصول، متمثلة في الآتي:

الإطار العام للدراسة، ويحتوي على مقدمة الدراسة، ومشكلة وأهمية، وأهداف، وأسئلة، وفرضيات،

وكذلك متغيرات، ومصادر جمع بيانات، ومنهجية وحدود الدراسة.

الفصل الأول: الإيرادات النفطية في ليبيا خلال فترة الدراسة (2000م - 2015م) ويتكون من ثلاثة

مباحث:

المبحث الأول: خلفية تاريخية عن النفط الليبي.

_ خلفية تاريخية على النفط الليبي.

المبحث الثاني: أهمية الإيرادات النفطية بالنسبة للاقتصاد الليبي.

المبحث الثالث: إمكانيات ليبيا النفطية في تحقيق التنمية المستدامة.

_ إمكانيات ليبيا النفطية في تحقيق التنمية المستدامة.

الفصل الثاني: التنمية المستدامة، ويتكون من ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة.

أولاً: مفهوم التنمية المستدامة، ومبادئها، وخصائصها.

ثانياً: أبعاد التنمية المستدامة، وأهدافها.

المبحث الثاني: أثر الإيرادات النفطية على التنمية الاقتصادية والبشرية والبيئية.

المبحث الثالث: مؤشرات قياس التنمية المستدامة، وكفاءة استخدام الإيرادات النفطية.

أولاً: مؤشرات قياس التنمية المستدامة.

ثانياً: كفاءة استخدام إيرادات النفط لتحقيق التنمية المستدامة.

الفصل الثالث: النموذج القياسي لقياس أثر الإيرادات النفطية على التنمية المستدامة

في ليبيا

المبحث الأول: الدراسات السابقة لموضوع البحث

المبحث الثاني: الإطار النظري للربط بين الإيرادات النفطية من جهة والتنمية المستدامة

المبحث الثالث: نتائج التقدير للنموذج المقترح باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) للفترة

(1990-2018)

الفصل الرابع: الخاتمة

أولاً: ملخص النتائج

ثانياً: التوصيات

3+

الخاتمة

أولاً: ملخص النتائج

ثانياً: التوصيات

الخاتمة

استهدفت هذه الدراسة محاولة قياس أثر الإيرادات النفطية على التنمية المستدامة في ليبيا خلال الفترة من 1990 الى 2018.

ولتحقيق ذلك الهدف تم بناء نموذج قياسي لدالة التنمية المستدامة في الاقتصاد الليبي، مستخدماً رصيد مؤشر التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة كمتغير تابع (dependent variable)، أما الإيرادات النفطية الليبية فتم استخدامها كمتغير تفسيري (mainexplanatory variable) رئيسي، بالإضافة لبعض من المتغيرات الأخرى مثل الناتج المحلي الإجمالي والانفاق العام والتضخم، كمتغيرات تحكمية (control variables) مستقلة، هذه الدراسة استخدمت طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، بعد التحقق من إمكانية تطبيق شروطها، وذلك للحصول على أفضل النتائج التي يمكن الاعتماد عليها في تفسير العلاقة بين التنمية المستدامة والإيرادات النفطية في الاقتصاد الليبي خلال الفترة من 1990 الى 2018.

أولاً: ملخص النتائج

أهم النتائج التي تم الحصول عليها في هذه الدراسة يمكن تلخيصها في الآتي:

1_ الأهمية النسبية للإيرادات النفطية في تفسير التغيرات التي تحدث في مؤشر التنمية البشرية كقياس للتنمية المستدامة في الاقتصاد الليبي، فهذا المتغير تميز بوجود علاقة طردية وقوية مع متغير التنمية المستدامة.

2_ تشير النتائج إلى حقيقة أن الإيرادات النفطية تم الاعتماد على جزء جوهري منها في دعم مؤشر التنمية المستدامة (مؤشر التنمية البشرية) في ليبيا، والمتمثلة في مؤشر التعليم والصحة والدخل الفردي.

3_ حجم الإنتاج المحلي أو القدرة الإنتاجية للاقتصاد الليبي فكانت ترتبط بعلاقة طردية وغير معنوية بمؤشر التنمية المستدامة، الذي ربما يرجع لهيمنة قطاع النفط وتراجع القطاعات الإنتاجية الأخرى في دعم مؤشرات التنمية المستدامة في الاقتصاد الليبي.

4_ من العوامل المهمة في تفسير التنمية المستدامة في الاقتصاد الليبي، الانفاق العام والذي كان يرتبط بعلاقة طردية برصيد بمؤشر التنمية المستدامة.

5_ أخيراً، وجود علاقة عكسية وغير ذات أهمية إحصائية بين معدل التضخم ومؤشر التنمية المستدامة، على الرغم من أهميتها النسبية الأكبر مقارنة بالمتغيرات التفسيرية الأخرى المستخدمة في النموذج القياسي.

ثانياً: التوصيات

تقدم نتائج هذا البحث بعض التوصيات بالنسبة لصانعي السياسات الاقتصادية في ليبيا من

أهمها:

1_ على صانعي القرار السياسي الأخذ بالاعتبار مسألة إدارة الفوائض المالية للإيرادات النفطية على محمل الجد ودورها الهام في تحقيق التنمية المستدامة، وبما يسمح باستغلالها في دفع عجلة التنمية الاقتصادية الشاملة والخروج من تبعية القطاع الواحد المتكفل بكل مراحل العملية التنموية، وتوجيه إيراداته بما يضمن تحقيق معدلات عالية في مستويات التعليم والصحة والمستوى المعيشي للدفع بمؤشر التنمية البشرية في المراتب المتقدمة عالمياً.

2_ انشاء صندوق خاص بضبط الموارد المالية النفطية وتوجيه موارده لقطاعات ذات إنتاجية عالية ومردود استثماري يسمح بتنويع مصادر الدخل لخلق نمو حقيقي في الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني.

3_ على صانعي القرار السياسي اتخاذ حزمة من الإجراءات التي من شأنها دعم سياسة التنوع الاقتصادي بتحفيز قطاعات إنتاجية محلية، مثل الصناعة والسياحة والزراعة والخدمات، لما لها من دور في توليد فوائض مالية لدعم التنمية المستدامة بما يحفظ حقوق الأجيال القادمة.

4_ على صانعي القرار السياسي اتخاذ حزمة من الإجراءات التي من شأنها تصحيح التشوهات الهيكلية في الاقتصاد الليبي، بما في ذلك ضبط الأسعار، وترشيد وشفافية الانفاق العام، وترسيخ مبدأ الشفافية في الاقتصاد الوطني.

أخيراً، ما اود التنبيه له ان هذه الدراسة تعتبر دراسة أولية وأساس يمكن أن تبنى عليه دراسات وبحوث ونماذج أوسع واشمل لتقادي النواقص والنقاط التي لم نتمكن من تغطيتها للحصول على نتائج أكثر دقة وشمولاً، بسبب إما نقص المراجع أو البيانات أو الاحصائيات أو التقارير عن الاقتصاد الليبي، أو لسهو أو خطأ من الباحث.

المراجع

قائمة المراجع

أولاً: القرآن الكريم

ثانياً: الكتب

- 1_ ابراهيم العيسوي، (2000)، التنمية في عالم متغير، (دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها)، دار الشرق، القاهرة، مصر.
- 2_ أمينة عزالدين عبدالله، (1993)، توظيف عوائد النفط في التنمية البشرية العربية في التسعينات "النفط والتنمية العربية"، معهد البحوث والدراسات العربية، الكويت.
- 3_ إيمان عطية ناصف، هشام محمد عمارة، (2007)، مبادئ اقتصاديات موارد البيئة، الطبعة الأولى، الاسكندرية، مصر.
- 4_ جعفر باكير علوش، (2004)، الاقتصاد القياسي التطبيقي "دراسة تطبيقية على اقتصاديات ليبيا" المكتبة الجامعية، غريان، ليبيا.
- 5_ دحماني محمد ادريوش، (2013)، سلسلة محاضرات في الاقتصاد القياسي، جامعة جيلالي لياس- سيدي بلعباس، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر.
- 6_ عايده سيد خطاب، (1992)، الإدارة والتخطيط الاستراتيجي (في قطاع الأعمال والخدمات)، الطبعة الثانية، مكتبة عين شمس، القاهرة، مصر.
- 7_ عبدالله الكندري، (1992)، البيئة والتنمية المستدامة، مكتبة المهند، الكويت.
- 8_ عثمان محمد غنيم وماجدة أبو زنط، (2010)، التنمية المستدامة، فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.

9_ عصام عمر مندور، (2011)، التنمية الاقتصادية والإجتماعية والتغيير الهيكلي في الدول

العربية (المنهج - النظرية - القياس)، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، مصر.

10_ علي اعتيقة، (1972)، أثر البترول على الاقتصاد الليبي، دار الطليعة، طرابلس، ليبيا.

11_ ف. دوجلاس موشسيت، (2000)، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شاهين، الطبعة

الاولى، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، مصر.

12_ فايز ابراهيم الحبيب، (1985)، التنمية الاقتصادية بين النظرية وواقع الدول النامية،

جامعة الملك سعود، السعودية.

13_ لحو موسى بوخاري، (2010)، سياسة سعر الصرف الأجنبي وعلاقتنا بالسياسة النقدية"

دراسة تحليلية قياسية للأثار الاقتصادية"، مكتبة حسين العصرية، بيروت، لبنان.

14_ مبارك حجير، (1973)، الاقتصاد الليبي - دراسة عربية مقارنة، الطبعة الاولى، مكتبة

الأندلس، بنغازي - ليبيا.

15_ مجدي الشويرجي، (1994)، الاقتصاد القياسي (النظرية والتطبيق)، الدار المصرية،

القاهرة، مصر.

16_ مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد، (2006)، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية،

مكتبة الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان.

17_ محمد احمد الدوري، (2003)، مبادئ اقتصاد النفط، الطبعة الاولى، دار شموع الثقافة

للطباعة والنشر، ليبيا.

18_ محمد صالح الشيخ، (2002)، الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية

منها، الطبعة الأولى، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الاسكندرية، مصر.

19_ محمد لطفي فرحات، (1986)، مبادئ الاقتصاد القياسي، الطبعة الاولى، القاهرة، مصر.

20_ مدحت القريشي، (2007)، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان.

21_ مدحت حافظ ابراهيم، (1995)، دور الزكاة في خدمة المجتمع، دار غريب، القاهرة، مصر.

22_ ميلود الحاسية، (1979)، دور النقود في الاقتصاد الليبي، الطبعة الأولى، الشركة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس - ليبيا.

23_ مدحت ابوالنصر، ياسمين مدحت محمد، (2017)، التنمية المستدامة (مفهوما، أبعادها، مؤشراتها)، الطبعة الأولى، المجموعة العربية للنشر والطباعة، القاهرة، مصر.

24_ نجيب عيسى، (1991)، النفط والمجال الاقتصادي العربي، الدار الجامعية الإسكندرية، الطبعة الأولى، مصر.

25_ نوزاد عبد الرحمن الهيبي، (2009)، التنمية المستدامة "الاطار العام والتطبيقات، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة.

26_ نوزاد عبد الرحمن الهيبي، حسن ابراهيم المهدي، (2008)، التنمية المستدامة في قطر، (الانجازات والتحديات)، الطبعة الأولى، الدوحة، قطر.

ثالثاً- الرسائل العلمية (الدكتوراه و الماجستير).

أ_ رسائل الدكتوراه.

1_ رحمة بلهادف، (2016)، النفط العربي واستراتيجيات استغلاله في ضوابط التنمية

المستدامة في الوطن العربي، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، جامعة عبد الحميد بن باديس

- مستغانم - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

2_ عبدالناصر عزالدين بوخشيم، (2003)، تطور هيكل التجارة الخارجية في الاقتصاد الليبي

وعلاقته بالنمو الاقتصادي، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الاسكندرية، كلية التجارة، مصر.

3_ نزار أحمد خليل أبوأصبح، (2007)، الأهمية الاستراتيجية للنفط في الاقتصاد العالمي-

دراسة حالة، نموذج الاقتصاد الليبي)، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم

السياسية، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان.

4_ محمود إبراهيم خليفة صابر، (2009)، أثر إنتاج وتسويق البترول السوداني على التنمية

المستدامة " الواقع والمستقبل")، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد، معهد الدراسات

وبحوث العالم الإسلامي، جامعة أم درمان الإسلامية.

5_ مؤيد جاسم محمد، (2020)، الإستخدام الأمثل للإيرادات النفطية ودوره في تحقيق التنمية

المستدامة في العراق خلال الفترة (2004-2017))، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في

الاقتصاد، كلية الدراسات التجارية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.

ب_ رسائل الماجستير.

1_ أمال احمد ناجي ابوعبودة، (2003)، أثر تقلبات العائدات النفطية على هيكل الاقتصاد

الليبي خلال الفترة (1970-2002))، رسالة ماجستير، أكاديمية الدراسات العليا- ليبيا.

2_ حنين عبدالكريم جعاز الشمري، (2016)، توضيف عوائد النفط في بلدان ريعية مختارة مع

الإشارة إلى العراق خلال الفترة (1990-2013))، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد،

جامعة كربلاء، العراق.

3_ نوى نبيلة، (2012)، استراتيجية ترقية الكفاءة الاستخدامية لعوائد النفط في ظل ضوابط

الحكم الراشد لتحقيق التنمية المستدامة)، مذكرة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية

والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر.

4_ عبدالمجيد عثمانى، (2012 - 2013)، اثر العوائد النفطية على التنمية المستدامة في

الجزائر خلال الفترة (1990 - 2011)، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد جامعة

قاصدي مرباح - ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية.

5_ محمد كنفوش، (2005)، الاقتصاد الخفي وآثاره على التنمية المستدامة، رسالة مقدمة لنيل

شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر.

6_ مختار عصمان، (2014)، دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في

الجزائر من خلال البرامج التنموية خلال الفترة (2001 - 2014)، رسالة مقدمة لنيل درجة

الماجستير، جامعة سطيف 1 - كلية الاقتصاد والعلوم التجارية والعلوم التسيير، الجزائر.

7_ الهادي البشير عمر المغيربي، (2006)، دور النفط في بناء الكيان السياسي للدولة الليبية،

رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الجغرافيا السياسية، جامعة دمشق، سوريا.

8_ إيمان أحمد إبراهيم زين العابدين، (2008)، أثر البترول على التنمية الاقتصادية في

السودان خلال الفترة (1995 - 2007)، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،

جامعة أم درمان الإسلامية، السودان.

9_ ابتهاج موسى الصادق، (2003)، دراسة تحليلية لتطور صناعة النفط في ليبيا خلال الفترة

(1970-2002م)، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، أكاديمية الدراسات العليا

- طرابلس، ليبيا

10_ خالد مصطفى أهبال، (2002)، أثر الصادرات النفطية على الناتج المحلي الاجمالي في

ليبيا خلال الفترة (1970 - 1999م)، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد،

أكاديمية الدراسات العليا - طرابلس، ليبيا

11_ فتحي جمعة الشيباني، (2004)، النفط والتصنيع في الأقطار العربية النفطية " دراسة

تحليلية لأثار النفط وعوائده على تطور قطاع الصناعات التحويلية في السعودية والجمهورية

والإمارات خلال الفترة (1975-2000م)، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد،
أكاديمية الدراسات العليا - طرابلس، ليبيا.

12_ هيثم أحمد الطروق، (2010)، قياس أثر تقلبات أسعار النفط على أداء الاقتصاد الليبي
خلال الفترة (1970-2008م)، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد ، أكاديمية
الدراسات العليا - طرابلس، ليبيا.

ثالثاً: المجالات العلمية والدوريات والمؤتمرات.

1_ احمد المخزنجي، (1986)، أسس التنمية الشاملة في الدول النامية، مجلة الوحدة، العدد
25.

2_ فتحية بوحروود، عمر بن سديرة، (2008)، التنمية البشرية كآلية لتفعيل الكفاءة الاستخدامية
للموارد المتاحة، ملتقى دولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة
فرحات عباس، سطيف أيام 7 -8 أفريل.

2_ ريمة خلوطه، سلمى قطاف، (2008)، مساهمة التنمية المستدامة البشرية في تحقيق التنمية
المستدامة، ملتقى دولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف
أيام 7 -8 أفريل.

3_ صابر المهدي علي الوحش، (2014)، فعالية سياسات التنمية المستدامة" لمواجهة ظاهرة
البطالة في الاقتصاد الليبي" مجلة الاقتصاد والتجارة- جامعة الزيتونة، ليبيا.

4_ طارق الهادي العربي، (2012)، هل القطاع النفطي محرك للتنمية أم معوق لها " دراسة

تحليلية للحالة الليبية خلال الفترة (1970-2009)، مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية، العدد 10

، طرابلس، ليبيا.

5_ مدحت كاظم القرشي، (1979)، استراتيجية التصنيع في البلدان النامية، ورقة مقدمة

لمؤتمر واقع النمو الصناعي في منطقة الخليج العربي وعلاقته بمستقبل التكامل الاقتصادي

العربي، 26-29/5/1979، بغداد.

6_ محمد عمر الشويرف و نجاح الطاهر البيباص، (2016)، أهمية قطاع الصناعة التحويلية

في الاقتصاد الليبي، مجلة آفاق اقتصادية، العدد الرابع، كلية الاقتصاد والتجارة-جامعة المرقب.

7_ منظمة الاقطار العربية المصدرة للبتروول والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي

والاجتماعي،(1994)، " البيئة والتنمية والطاقة" مؤتمر الطاقة العربي الخامس، المجلد الرابع،

القاهرة، مصر.

8_ اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، (1989) ت محمد كامل عارف ، مستقبلنا المشترك ، مجلة

عالم المعرفة.

9_ بن الشيخ بوبكر الصديق، (2013)، الزكاة كأداة للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة

(عرض تجارب بعض الدول الإسلامية)، مجلة الحجاز العالية المحكمة للدراسات الإسلامية

والعربية، العدد الخامس، جامعة سكيكدة، الجزائر.

10_ هناء عبد الحسين ، قحطان لفنة عطية الربيعي، (2008)، قياس وتحليل دوال الطلب

والسعر للمشتقات النفطية الأساسية في العراق للمدة (1985-2008)، مجلة العلوم الاقتصادية

والإدارية كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق.

رابعاً: الأبحاث والدراسات والمقالات.

1_ محمد الحسنوي، (1977)، دراسة حول اقتصاديات النفط والغاز في الجماهيرية، المؤسسة

الوطنية للنفط، طرابلس، ليبيا.

2_ المهدي سهر عيلان، (2015)، دراسة تحليلية لأهم مؤشرات التنمية المستدامة في البلدان العربية والمتقدمة، العراق.

3_ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، (2001) : تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة في بلدان الإسكوا، الأمم المتحدة.

4_ محمد سالم علي، (2017) : دراسة ظاهرة التضخم في الاقتصاد الليبي وعلاقتها ببعض المتغيرات الاقتصادية خلال الفترة (2003-2015)، المؤتمر العلمي الأول للسياسة النقدية في ليبيا ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل التطورات الحالية، بني وليد.

خامساً: النشرات والتقارير الإحصائية.

1_ مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، المجلد 41، الربع الثاني، 2000م.

2_ مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، المجلد 46، الربع الثاني، 2006م.

3_ مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، المجلد 51، الربع الرابع، 2011م.

4_ مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، المجلد 55، الربع الرابع، 2015م.

5_ نشرة الحسابات القومية، وزارة التخطيط، 2014م.

6_ مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي، الرابع والخمسون، 2000م.

7_ مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي، الخامس والأربعون، 2001م.

8_ مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي، السادس والأربعون، 2002م.

9_ مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي، السابع والأربعون، 2003م.

10_ مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي، الثامن والأربعون، 2004م.

11_ مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي، التاسع والأربعون، 2005م.

12_ مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي، الخمسون، 2006م.

- 13_ مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي، الواحد والخمسون، 2007م.
- 14_ مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي، الثاني والخمسون، 2008م.
- 15_ مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي، الثالث والخمسون، 2009م.
- 16_ مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي، الرابع والخمسون، 2010م.
- 17_ مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي، الخامس والخمسون، 2011م.
- 18_ مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي، السادس والخمسون، 2012م.
- 19_ مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي، السابع والخمسون، 2013م.
- 20_ مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي، الثامن والخمسون، 2014م.
- 21_ التقرير الاحصائي السنوي لمنظمة الأوابك المصدرة للبترو، الكويت، 2005م.
- 22_ التقرير الاحصائي السنوي لمنظمة الأوابك المصدرة للبترو، الكويت، 2008م.
- 23_ التقرير الاحصائي السنوي لمنظمة الأوابك المصدرة للبترو، الكويت، 2010م.
- 24_ التقرير الاحصائي السنوي لمنظمة الأوابك المصدرة للبترو، الكويت، 2013م.
- 25_ التقرير الاحصائي السنوي لمنظمة الأوابك المصدرة للبترو، الكويت، 2015م.
- 26_ تقرير المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات: تحديات التنمية المكانية في ليبيا، 2016م.

خامساً: المواقع الالكترونية.

- 1_ Benjamin Higgins And Jaques Royer: Economic Development With Unlimitwd Supplies Of Capital: Thelibyan Case . The Libyan Economic And Business Review. Autumn 1967.
- 2_ Ologunde, I. K., Kapingura, F. M. and Sibanda, K. "Sustainable Development and Crude Oil Revenue: A Case of Selected Crude Oil-

Producing African Countries”. *International Journal of Environmental Research and Public Health*. (2020), 17, 6799, 1-30.

3_ Haque, M.I. and Khan, M.R. “Role of oil production and government expenditure in improving human development index: Evidence from Saudi Arabia”. *International Journal of Energy and Economy Policy*. (2019), 9, 251–256.

Abstract

This study aims to investigate the role played by the financial revenues in achieving sustainable development in Libya by using the human development index as a proxy of sustainable development to find out to what extent oil revenues can contribute to achieving sustainable development in Libya.

This study applied the Ordinary Least Squares method (OLS), after having verified the possibility of applying its conditions, in order to obtain the best results that can be relied upon in explaining the relationship between sustainable development and oil revenues in the Libyan economy, which is oil revenues represent a major source of income for many countries. Some oil-producing countries have achieved success in managing their oil resources, while others have failed. Recently, there has been a focus on new dimensions in the development process, and the traditional concept is no longer valid, as the need arose to move to a sustainable development model, which is an alternative and sustainable model.

The results of this study concluded that oil revenues had a substantial effect in supporting the human development index (education, health and per capita income index) as proxy of sustainable economic development, while the volume of local production or the productive capacity of the Libyan economy suggests a direct and non-significant correlation with the sustainable development index. This may be attributed to the dominance of the oil sector and the recession of other productive sectors in supporting the sustainable development indicators in the Libyan economy.